تقارير

الوطنية والقومية والاممية والموقف الغربي والتغيير السياسي

الدكتور
ثائر كريم اسماعيل

على مدى العقود الاربعة الاخيرة وبالذات بعد قيام الانظمة "الثورية" في مصر والعراق وغيرهما راحت جماعات واسعة من المثقفين والمشتغلين في السياسة في العالم العربي تصر على ابراز موقف وخطاب نحو الغرب وتحديداً نحو الولايات المتحدة الامريكية لا يتسم بكونه قائماً كلية على احادية في النظر واختزالية مشوبة بتفكير مسبق فحسب بل ايضاً وتفوح منه رائحة عقد مرضية لعلها تشي بدونية مبطنة.

اسلاميون او يساريون، قوميون او اقليميون، عاملون في اجهزة رسمية او منخرطون في صفوف معارضات متنوعة، ترى هؤلاء المثقفون والساسة يختلفون في الشاردة والواردة، يختلفون على الاهداف الاولى والاخيرة، على القيم المباشرة والنهائية وعلى اشياء سياسية وفكرية كثيرة كان يمكن للاتفاق عليها ان يحقق تقدماً هنا وازدهاراً هناك ومع هذا تراهم يتفقون ضمناً او صراحة، في الغالب، على ان المصدر الاول والحاسم لمشاكل العرب، لبقاء ابعاد التخلف مستفحلة في ثنايا العالم العربي، ولاهم لـ"ضعف" العرب هو الغرب وبالذات الامريكان، صار الغرب والولايات المتحدة الاغنية الثابتة التي تردد قصيدة الهجاء القبيلية الحديثة والتي ترمي بكل ثقل الخطايا الذاتية على الآخر، الغريب، البعيد ومع هذا القريب كل القرب. فاذا كان ثمة حجر سلطوي قاس في هذا البلد او ذاك على قول الحق بشأن هذا الحكم والحاكم او ذاك فالباب مفتوحا على مصراعيه لصب ما شاء من الهجاء الغث او السمين على السواء على هذا الغرب. بل على العكس، ثمة ترحيب رسمي معلن او مستتر على توجيه كل المسؤولية عن مظاهر التخلف القائمة نحو هذا الغرب بدلاً من الالتفات المعمق لمصادر وابعاد الانحطاط الداخلية والتقصيرات الذاتية.

ما اريد ان اناقشه هنا هو تحديداً تلك الافتراضات الفكرية التي لبثت وراء هذا الخطاب السياسي القوماني المكرور الذي كان، من شدة تكراره والتوسع المسرف المسف به، يضيع الفرصة تلو الاخرى لوعي

الذات ومواطن القصور الذاتية الكبرى وبنفس الوقت لنقد الغرب والولايات المتحدة نقداً ملموساً فعالاً يطالب باجوبة ملموسة في الاماكن والمواقف واللحظات الواقعية التي تكفل فيها المعطيات القائمة بتوجيه مثل هكذا نقد. ان ثمة فرقاً جذرياً بين النقد العقلاني الملموس القائم على حجج ملموسة واضحة وخطاب ايديولوجي يقصد منه اولاً واخيراً تشكيل الغرب والولايات المتحدة الامريكية على صورة العدو "الاول" والاخير للعرب بل ولكن سكان العالم الثالث وبالشكل الذي يتطابق عملياً مع حاجات ملحة له لهذه السلطة او تلك لترحيل كل المشاكل الداخلية على هذا العدو الخارجي.

ان اول تلك الافتراضات الخطرة لهذا الخطاب القوماني الاحادي الجانب تتمثل بترتيب الاولويات بين القوة والحرية. تحديداً، عادة ما يفترض ان القوة وهي عادة ما تعرف، ضمناً او صراحة، بصورتها الفيزيائية الفجة كقوة عسكرية وطاقات عسكرية وليس كقوة اقتصادية وسياسية وروحية تمثل حصيلة قوة الافراد وابداعاتهم الذاتية، هي اهم قطعاً وبما لا يقبل الجدل من حرية الانسان وفكره وضميره الحر ومعتقده وخياراته الذاتية. ولهذا الافتراض الفكري السياسي بعده التاريخي الذي يمتد في الزمن العربي والاسلامي ليتصل مباشرة بخطاب ايديولوجي لسلطات متعاقبة استثمرت استخدامه كأحد المصادر الفكرية والمعنوية لتشريع القوة-السلطة وبناء مؤسساتها القمعية على مختلف الاصعدة على حساب خيارات واولويات اخرى في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية. فعلى مر التاريخ ما فتأ السلاطين والامراء والحكام يصخبون بضرورة بناء وتدعيم القوة العسكرية والامنية الفيزياوية لانظمتهم قبل كل حديث عن عدل او اخذ باراء الخصوم او مقاسمة السلطة او التنازل الطوعي عن الحكم او على الاقل بتجريب اساليب اخرى لتبرير شرعية الحكم والحكام غير وسائل العنف والتسلط العسكرية الامنية. الحرية، وبالذات حرية الفرد لا معنى لها، حسب هذا الخطاب، في ظل نظام سياسي "حق" تمارس فيه الدولة (أي عملياً الحاكم والقلة الحاكمة) دور المجسد المطلق للضرورة والعدل. وفي العصر الحديث ظل النظام العربي تلو نظام يرفع عالياً خطاب بناء وتدعيم وتوسيع مصادر القوة العسكرية الامنية للدفاع عن "الوحدة" و"السيادة" في كل لحظة ترتفع فيها اصوات التساؤل هنا وهناك عن مدى ومعنى استمرار الطغيان والاستبداد جاثماً بكثافة تغربل كل مناحي الحياة الشخصية وغير الشخصية للانسان. من هنا، يحاول دعاة هذا الخطاب ان يغرسوا في افكار الناس وعواطفهم ووجدانهم ان قوة العراق كبلد موحد وله "دولة" تتمتع بالسيادة التامة على اراضيها لهما اهم قطعاً من حقوق الانسان وحرية الفرد وحقه في اختيار حاكمه ونظام الحكم الذي يرتئيه وحقه في المعارضة وما

الى ذلك. من جهة اذن، تجري على قدم وساق مطابقة النظام السائد والادارة والحكم بالدولة والمجتمع ككل بحيث تختلط الذات بالاطار، الحاكم بوسيلة وموضع الحكم. ومن جهة اخرى، توضع قوة الاطار والوسيلة فوق كل اعتبار انساني اخر.

اما الافتراض الثاني فيتلخص بالنظر الى الغرب والولايات المتحدة من زاوية وكأننا نعيش في اجواء حرب صليبية جديدة يشنها الغرب على العالم العربي ولابد للعالم العربي والاسلامي ان يسعى في طلب القوة العسكرية والامنية تحديدا (والمفارقة من لدن هذا الغرب ذاته، اوروبا كان او الولايات المتحدة) قبل يقضي هذا الغرب على روح الامة وعلى محاولاتها في اعادة مجدها التليد. مرة اخرى يفترض ان الازدهار الحضاري للمجتمع العربي والاسلامي في مرحلة سابقة يعزى عمليا الى القوة بصورتها العسكرية الامنية وحدها. وهذه النظرة التي تنطوي على استمرارية في النظر الى الغرب الحديث بمنظار بعض القدامى اتجاه اوروبا المسيحية يمكن ان نجد امتداداتها المعارضة في مدارس فلسفية واقتصادية وسياسية ظلت تحشو عقول الناس بنظرية مفادها ان الغرب هو العامل الاول الذي سعى ويسعى لتدمير اوصال "الامة" ووضع العراقيل امام تطورها وتساميها و"قوتها" وجعلها تضاهي "اقوى" الامم. وهذا الافتراض يرفع من زاوية النظر الى الغرب ليجعلها تبدأ وتنتهي بطروحات سلبية قطعية ونقاطا سوداء مظلمة نافية لكل صور التعامل الايجابي المشترك التي برزت في حياة البلاد العربية والاسلامية في سياق تطورها القديم او الحديث. من هنا، فانه مهما حاول المرء تقديم مختلف الحجج العقلانية الواضحة على دور النظام العراقي، مثلا، في خلق الكوارث والمآسي الناشئة خلال العقود الاخيرة والتي ارتبط بعضها بالعقوبات الدولية المفروضة على العراق، فان هؤلاء يعيدون المرة تلو الاخرة اغنية الغوب والامركيان باعتبارهم العدو السابق الاصرار الذي يقصد هذا الدمار والخطط له ويتحمل مسؤوليته وحده. اما دور النظام العراقي، كل شبكة سياساته السابقة وواقع تفرد طغمة صغيرة على تقرير مصائره فانها كلها تدفع للوراء دفعا مقصودا.

اما الافتراض الثالث فيتعلق بمحاولات التشديد على ان العرب من المحيط الى الخليج باعتبارهم "امة واحدة" ليس لهم الان الا اهداف اساسية واحدة، مشتركة وموحدة تدور حول رفض المخططات الكونية للغرب الامبريالي وبالتالي عليهم التركيز على عدوهم الخارجي اولا واخيرا. من هنا على الفلسطينيين ليس تقوية وتفعيل العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة ومد جسور الثقة والتعاون المتبادل بينهما وتسهيل الحل السلمي للقضية الفلسطينية وكسب اكبر ما يمكن من القوى الغربية لصالحها، بل بالعكس في وقف كل اشكال التعاون ومناهضتها.

وعلى اللبنانيين، بناء على تلك النظرية، ليس التوجه الحثيث لاعادة بناء لبنان بناءاً ديمقراطياً حراً في ظل نظام دستوري برلماني يعتمد بكليته على القانون والتمثيل النيابي البرلماني بل بتوجيه كل الطاقات لمحاربة الغرب والامريكان تحديداً لانهم يدعمون اسرائيل التي تحتل جزءاً من البلاد. وهكذا دواليك القتل والعنف والتدمير اليومي ظل يتناسل في عراق صدام حسين سراً وعلانية وهؤلاء "المثقفون" والساسة ما برحوا يتشدقون بالعدو الامريكي، وظلت كرامة الانسان في كل مكان تهان وتداس كل يوم وساعة وهم يلوحون دوماً وابداً بخزاعة المؤامرات الامبريالية. تتهاوى الصناعات الانتاجية، وتتهمش القطاعات الانتاجية لتنفق مليارات من العملات الصعبة لبناء ترسانات مروعة ومهولة من الاسلحة المتنوعة وهم يدقون طبول الخطر الامبريالي الامريكي، بحق او بدون حق. ويباد القطاع الخاص في الميادين الانتاجية لترتفع محله انشطة ريعية حكومية تستوطنها علاقات فساد مدمرة والكل يبرر ذلك بضرورات تركيز القوة والسلطة بيد نظام الدولة لجعلها قوية ذات سيادة حقة لمواجهة الامبريالية.ويقتل معذبوا الضمير والاحرار النبلاء من ابناء هذه البلاد وتفقأ عيونهم واضراسهم واظافرهم وما على الناس الا الخضوع لمنطق معاداة الامبريالية وعدم مناهضة انظمة القمع والاستبداد لان ذلك يزعم بأنه يخدش وحدة البلاد وسيادة الدولة ويحط من قوتها. وينتهك الحاكم المستبد سوية مع طغمته العشائرية وابناءه حرمات الناس الابرياء زاجين بهم اما في اقبية وسراديب التعذيب المظلمة او في حروب لا وطنية ولا قومية ولا معنى لها الا ضمن خيالات السلطة والتسلط ولا يكف هؤلاء عن رفع عقائرهم بالدفاع عن "بوابات" شرقية وغربية اسطورية.

وباسم "الوحدة الوطنية" و"السيادة" وضرورة توحيد القوى ضد العدو الامبريالي تباد جماعات سكانية باكملها وتحرق قرى وتهرق دماء زكية وتطارد قوى المعارضة في كل مكان لمجرد انها تطرح وتدعو شعارات تدعو لمحاسبة الحاكم على افعاله واقامة بديل انساني يعيد للانسان كرامته المهدورة ويضع السلطة تحت القرابة وليس فوق البشر. ان أي وحدة، في الواقع العملي، ان كانت وحدة وطنية او قومية او اقليمية او ما شاكل هي ليست سوى اطار ايديولوجي فارغ ومهلهل اذا كانت السلطة احتكاراً تمارسه اقلية تستند على ولاءات ضيقة عشائرية ومناطقية او طائفية او غيرها في ذات الوقت الذي ينعدم فيه لدى اغلبية الناس أي شعور فعلي بالانتماء الى كيان واحد يجمعهم بالحاكم وفي الوقت الذي تضحى فيه الدولة وكل اجهزتها اداة مسخرة لخدمة اغراض القلة واطاراً تحشر فيه اغلبية لا حول لها ولا قوة.

في الجوهر يعمل هذا النوع من انواع الخطاب "القومي" المهووس بالاخطار الخارجية على تكريس نفسه كخطاب سلطوي اولا واخيراً مهما اراد صدقاً او بطلاناً، اصحابه ان يتحول الى خطاب للتغير والمقاومة وتعزيز الاستقلال السياسي وغيره. فهو في الحقيقة يحاول جاهداً السير على هدى خط تاريخي قديم يجعل من المعارضة كل معارضة فتنة ويحول ثقافة المعارضة الى ثقافة فتنة جاعلا حرية الفكر والضمير والمعتقد والنشاط السياسي بمثابة مطلبا ثانويا تابعا لمطلب الوحدة والسيادة والقوة مجسدة في الحاكم والحكم والدولة. فما الذي يسوغ للمرء حقاً ان يكون مواليا لحكم "وطني" يزرع فيه حاكمه الرعب في كل خلاياه ويذبحه ذبحا مبرحا في سبيل مصالح الاستئثار بالحكم ودواعي الاستبداد بالثروة و"القوة" والرأي؟ أليست القوة كل القوة في الفكر والابداع والاقتصاد والسياسة والاجتماع قبل ان تكون في قوة الجيش والامن والسيادة الحكومية؟ أ هناك قوة وسيادة لحكم او لحاكم خارج سيادة حرية الفرد واعلاء مواطنيته وفق قانون للمواطنة يرتفع على اساس دستوري تمثيلي حر؟ أ ثمة امكانية للدفاع عن سيادة بلد ليس للناس فيه سيادة على شرفهم وكرامتهم ومصالحهم وحيواتهم؟

وفي معرض تبرير سياسات تحويل الفكر والفعل باتجاه تكريس خطاب معاداة الامبريالية والغوب اولا واخيراً يلهج هؤلاء المثقفون بذكر تقسيم فلسطين ونكسة حزيران واحتلال لبنان والجولان ولا يركزون على دور العوامل الداخلية في كل هذه التطورات، سلطات، اقتصاداً، سياسة وما الى ذلك في احسن الاحوال تعتبر هذه العوامل مجرد عوامل"مساهمة" أي انها، مرة اخرى، ثانوية تابعة في حين يبرز دور الغرب والولايات المتحدة باعتباره عاملاً اساسياً أولياً حاسماً اولا وقبل كل شئ. لولاه لما كان هذا وبسببه لن يكون هناك أي شيئ وهكذا فان الاهتمام المفرط بتوجيه النظر الى الخارج على حساب الداخل والاستهانة التامة بحملات تقتيل الفكر والرأي والابداع الانساني الحر والكرامة البشرية لا يمكن تفسيره الا بتطابق مصالح هؤلاء المثقفين والساسة مع مصالح السلطان والحاكم جاعلين من خطابهم الفكري السياسي خطاباً سلطوياً يكرس حكم الاستبداد والطغيان باسم القومية والسيادة والقوة.

ومن جهة اخرى، فاذا كان زمننا لا يزال يتميز بين ما يتميز، بيئ كل نظام عربي ما فتا يسهر على تطمين قواعد حكم(٥) الخاصة به، ولا تزال الاصوات المعارضة في أي مكان تطرح مشاريعها ورؤاها فكرياً وسياسياً ضمن أطر الكيان السياسي التي تعيش في ظله، شاءت ذلك ام ابت فأن تعامل وتفاعل أي مجموعة سياسية او حركة معارضه ذات "انتماء وطني" معين أي "محسوبة" على هذا الكيان السياسي او ذاء مع حكومة أي بلد عربي آخر هو

أيضاً، من حيث الجوهر والواقع العملي، بمثابة تعامل وتفاعل مع دزولة"أجنبية" لقد تراجعت ولعلها أندثرت تلك الاحزاب والتنظيمات السياسية" القومية" البحتة بمعنى تلك التي تطرح رؤى ومشاريع واهداف سياسية عملية موجهة للكل العربي وليس لبلد محدد فيه، وفي الحقيقة فان مثل هذه الاحزاب والتنظيمات التي انتشرت وارتفعت اصواتها في المشرق العربي بعد تعميق الابعاد السياسية للقضية الفلسطينية وصعود النظام الناصري تحديداً كانت تعالج طروحاتها"القومية" انطلاقاً من وارتكازاً على رؤاها وتصوراتها القطرية الخاصة مع اضفاء مسحات قومية ايديولوجية بهذا القدر او ذاك من الشحنات العاطفية. فليس من العسير ابدا اثبات حقيقة ان جل سياسات عبد الناصر "القومية" ذات الشعبية الواسعة كانت كلها تنبع من وتعكس اولاً وقبل كل شئ مصالح النظام المصري الخاصة ومصالح النخب الاستراتيجية الحاكمة فيه. فضلاً عن ذلك، أ فيمكن انكار حقيقة ان التشديد على الخطاب القومي ورفع حدة النوستالجيا القومية من صور ورموز وايحاءات تاريخية من قبل القوى الفلسطينية كان ينبع حصراً من مقتضيات كفاحها ضد الاستيطان الاسرائيلي؟

ففي الوقت التي كانت فيه تلك الاحزاب والتنظيمات خارج السلطة فانها لبثت تستثمر الخطاب القومي بحدة وشدة بالغين بغية تطويق الانظمة التي كانت تعارضها وسحب اكثر ما يمكن من بسط الشرعية من تحت ايديها. بيد ان تلك الاحزاب والتنظيمات "القومية" ذاتها كانت سرعان ما تنخرط اشد الانخراط في التركيز الكلي على آليات الحكم والسلطة في نطاق كياناتها السياسية "الوطنية". تلك كانت قصة معروفة وان ظلت دراستها والاشارة اليها منحصرة في باب النقد "القومي" للسياسات "القطرية". على اية حال، في حالات عملية عديدة سرعان ما قامت تلك الحكومة العربية او الاسلامية او تلك لتقديم مختلف انواع الاحتجاجات ان لم يكن قطع العلاقات مع أي دولة عربية او اسلامية تقدم مساعدات مادية او معنوية سياسية لاطراف سياسية تراها تلك الحكومات "تدخلا" بشؤونها الداخلية تعتبر ان هذا الامر يسبب لها حالة توتر او تخلخل في الامن او ما شاكل. وفي حالات عملية عديدة ايضاً لم تكف هذه الدولة العربية او تلك عن السعي لاستخدام هذا الطرف او ذاك من الاطراف المعارضة لحكومات ندية لها في تحقيق حسابات سياسية معينة في الوقت الذي لم تكف فيه هذه الاطراف المعارضة ذاتها عن اللجوء لدول عربية اخرى بقصد ترتيب اوضاعها الذاتية ومواصلة صراعها ضد حكومة "بلدها" ترى ان ليس بقدرتها وبمستطاعها وحدها ان تغيرها ما لم تحصل على دعم بمختلف الاشكال. ليس هناك اذن من حركة سياسية لها ثقل جدي في أي بلد وتعمل بطريقة او بأخرى لتغيير نظام الحكم

في "بلدها" الا وكانت لها علاقات وترتيبات سياسية واحيانا اقتصادية وتجارية واجتماعية معينة مع حكومات دول اخرى. كان هذا قد انطبق على لينين مثلما انطبق على الخميني وينطبق على الحركات الاسلامية ومثلما ينطبق على الحركات القومية والشيوعية، وعلى حركات يمينية، يسارية وقومية اخرى. فلماذا اذن تدق الطبول تحذيراً وذماً وهجاءاً على مساعي القوى العراقية للتفاعل مع الوضع الدولي لتغيير النظام الاستبدادي في العراق؟

ثمة على الاقل اثنان من الثوابت التقليدية للخطاب السياسي العربي يجب التوقف عندهما ومعالجتهما بغية تحويرهما جذريا ان لم يعني ذلك وضعهما جانبا كليا. الثابت التقليدي الاول يتلخص بان القضية القومية، اذا كانت بوجهها الفلسطيني، أي كقضية فلسطين، او سواها، هي القضية الاولى لكل عربي والتي يجب ان تكون فوق كل القضايا المحلية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية وغيرها التي يحياها كل يوم وساعة الانسان العربي. ففي الوقت الذي كانت الحياة تثبت فيه ان الانسان العربي، على الاقل خارج مناطق الاحتلال الاسرائيلي، ان لم يكن في تلك المناطق ايضا، يفكر ويحاول ايجاد الحلول لمشاكله اليومية الكبرى، لقوته، لحريته، لكرامة وامن اهله، فان الخطاب السياسي العربي ظل حتى الان يسقط القضية القومية على كل القضايا الاخرى على اساس انها اولى الاولويات رابطاً اياها ربطا عضويا بقضية الصراع ضد الامريكان وعلى حساب التركيز الاساسي على قضايا الحريات الفردية والمجتمع المدني. لماذا لا تكون، مثلاً، قضايا حرية الفرد العربي ووقف البطش والتنكيل والاستبداد هي القضية القومية رقم واحد؟ عادة ما يجري تصوير رابطة الدم او التاريخ او حتى اللغة وكأنها رابطة ذات جوهر ازلي ثابت يتمتع بطاقات باطنية ذاتية من تلقاء ذاتها لتشكيل الهوية العربية بغض النظر عن وقائع ومعطيات الزمان والمكان وشتى الاحوال الراهنة. ويشكل هذا التصور جزءاً من تنظيرات سرابية سارت عليها بعض المدارس القومية منذ اوائل القرن الحالي مرددة على طول الخط حكاية التاريخ واللغة والدين باعتبارها اساس وجوهر الهوية العربية الذي لا يتغير ولا يزول مهما برزت من ظروف واحوال. الهوية، كما تثبت الحياة يوما بعد يوم، تمثل بناءاً اجتماعياً يقوم الناس، ولاسيما نخبهم الفكرية السياسية، بـ"خلقه" وفقا لمصالحهم الراهنة باستعمال مختلف الصور التاريخية والاسطورية والدينية والرمزية. انها بناءات اجتماعية لها ظروف نشوءها وتحولاتها الخاصة وفقاً لاحوال الناس والاهم انها تنطلق حصراً من مصالحهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية المتنوعة، بما فيها مصالح النخب القائمة او المعارضة للوصول

والمحافظة على السلطة والحكم وتبرير شرعية صعود الحكام وخضوع المحكوم. كل الروابط الاجتماعية الثقافية، بناء على ذلك، ومن بينها روابط الهوية، هي بناءات انسانية فيها ارادات الناس وافكارهم ورؤاهم وقبل هذا وذاك فيها تصوراتكم الضمنية، الصريحة المعبأة بصياغات واعية لافاق مصالحهم المتنوعة او تلك غير المسبوكة باطر فكرية واضحة. روابط الهوية هي ايضاً بناءات انسانية يندمج في تلافيفها الواقعي بالخيالي الاسطوري، الباطني بالمادي المجسد، الاحلام بالاوهام، العياني بالمجرد، التجريبي بالميتافيزيقي. اذن، قضايا الاولويات تحددها كل حركة وحزب وتنظيم وتجمع وفقاً لاستراتيجيات مركبة يتداخل فيها الفردي الخاص بالجماعي العام، الاقتصادي بالسياسي الثقافي، المحلي بالاقليمي والدولي ولكنها تبقى استراتيجيات قائمة على ادارك متنوع للمصالح حسب تداعيات الوقت والمكان.

ثاني الثوابت التقليدية والذي يرتبط بدوره بالثابت السابق هو ان هناك صراعا مصيرياً بين العرب والغرب ولاسيما الولايات المتحدة لانهما يدعمان اسرائيل ولانهما يقفان دوماً وابداً ضد الوحدة العربية ولانهما لم يسمحا بتطور وسمو العرب حضارياً. ان استمرار خطاب العرب محشوا بلغة الاخر الغريب المعادي المتربص لتحطيم فرص التطور الحضاري لا يفعل عملياً الا بتوليد تعمية مستمرة مقصودة او غير مقصودة لعقول الناس عن رؤية مصادر وجذور واليات التخلف الداخلية. ان للغرب والولايات المتحدة مصالحه الاستراتيجية في مناطق مختلفة من العالم ولاسيما في الشرق الاوسط والخليج العربي تحديداً بالضبط مثلما تتمتع البلدان العربية والاسلامية بمثل هذه المصالح الحيوية في أي مكان. واذا اردنا انتقاد الولايات المتحدة على سياسات محددة يعتبرها الكثير منا قد اخلت بمصالح هذا الطرف العربي او ذاك، هذا البلد والحركة او تلك فاننا، بلا شك، سنجد في تاريخ علاقات الولايات المتحدة بهذا الشعب او ذاك ما يكفي من النقاط السلبية والتي يمكن اعتبارها سياسات منافقة تمجد الحقوق الانسانية من جهة وتتراجع عن المساعدة على تطبيقها جرياً وراء مصالحها الأنية المباشرة او مصالح قوى محلية اخرى تتعاون معها. بيد ان هناك بعض التحفظات الواجب اشارة اليها هنا بصدد مثل هذا الطرح المحق في جوهرة. التحفظ الاول هو ان الاخطاء التي اقترفتها الادارات الامريكية في منطقتنا، وهي في بعض الاحيان اخطاء كبرى، فانه ليس من الضروري ابداً، الباسها حلة المخطط الامبريالي الساعي لتحطيم هذه الامة والقضاء على روحها وتاريخها ودينها كما يجب الخطاب القومي التقليدي تصوير ذلك الامر. ثانيا، ان دولاً اوروبية اخرى غير الغرب، واعني الاتحاد السوفيتي

تحديداً، يمكن ان يكون بنفس الدرجة قد اقترف اخطاء كبرى لا تقل هوادة عن اخطاء الامريكان. فضلاً عن ذلك ان تاريخ البلاد العربية الحديث يشهد على ان دولاً عربية قد اقترفت اخطاء كبرى بحق دولاً اخرى والواقع تزخر بلادنا بامثلة على ذلك. اذا كنا ندين الازدواجية الواضحة في السلوكيات والمعايير التي مورست في حالات محددة من قبل الادارة الامريكية اتجاه البلدان العربية فلعل الاحرى بنا ايضاً ان ندين بصراحة ازدواجية معايير وتقييمات وسلوكيات العديد من الانظمة العربية ذاتها. التحفظ الثالث يتمثل بحقيقة ان الغرب والولايات المتحدة هي كيانات متعددة الوجوه متنوعة الوجهات والطاقات والخيارات ولا يمكن تصورها ابداً بمنظور يجعلها بمثابة مارد جبار، شيطان اكبر او ما شاكل ليس من هم له سوى امتصاص الدول والشعوب والحضارات والثقافات والحضارات والثقافات الاخرى. ببساطة ان هذا النوع من الفكر القومي السلطوي الديماغوجي في جوهره لا يريد ان يرى في الغرب والولايات المتحدة ذلك الحزين الشديدا الغنى من الموارد والطاقات الاقتصادية والثقافية والفكرية الخلاقة التي امدت البشرية ولا تزال بانجازات فذة على مختلف الاصعدة. ولا يجرا الا من اعتاد على الاسفاف والتفكير الجاهز المسبق ان يختزل كل هذا التنوع الخلاق الى سياسات محددة قامت بها هذه الادارة الامريكية او تلك. في الوقت الذي يمكننا ان نجد عدد غير محدود من الحالات التي كانت فيها مجاميع ومنظمات ثقافية وسياسية وصحيفة وحقوقية تدافع اشد الدفاع عن قضايا عربية متنوعة متبنية وجهة نظر ابناء هذه البلاد فاننا نجد ايضاً بعض السياسات الامريكية التي لا يمكن بحال من الاحوال الدفاع عنها بل هي ايضاً محط نقد لاسع من قبل العديد من الامريكان ذاتهم. التحفظ الرابع يتلخص بانه مهما بدت سياسات الولايات المتحدة متناقضة وازدواجية فانها، لو دققنا النظر اكثر، عادة ما تعكس خللا ذاتياً جذرياً كبيراً ينبع من قلب الظروف المحلية وقوى التغيير المحلية. على سبيل المثال، من الممكن تماماً نقد الادارة الامريكية نقداً حقاً بسبب اتاحتها الفرص المناسبة للحكومة العراقية للقضاء على الانتفاضة الشعبية في اذار بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة في وقت كان فيه الامريكان قادرين على الحيلولة دون ذلك بل والمساعدة في التخلص السريع من صدام حسين ونظامه. بيد ان هذه الحقيقة الواضحة تبقى ناقصة تماماً لو لم نضف اليها حقائق اخرى متصلة بها كلية تبدأ بعدم مشاركة اقسام كبيرة من سكان العراق وتحديداً من سكان ما بين بغداد والموصل مروراً برفع مجاميع قيادية من المنتفضين شاعرات اسلامية على الطريقة والمحتوى الاسلامي الايراني كانت تخيف قوى ودولاً لها شأن في القضية العراقية وصولاً الى الضعف المستهجن لقوى المعارضة في

عدم القدرة على صياغة بديل انساني مناسب تتوحد عليه اطرافها ويتمحور نشاطها بصورة مستديمة نشبياً ان ما يجب لفت الانظار اليه من كل بد هو خطر ترحيل مصادر الانحطاط والتخلف والاعوجاج الداخلية الى الغرب والامريكان وجعلهم علاقة تحت الطلب نعلق بها كل مشاكلنا ومواطن تقصيرنا الداخلية وهو الامر الذي يريح الكثير من الحكومات بالقدر الذي يعفي الكثير ايضاً من المشاركة الوجدانية والعملية في عمليات التغيير الاجتماعي. ان سياسة ايجاد ممثلين خارجيين للشر والعدوان والنهب والتدمير ما فتأت كل الانظمة الاستبدادية بلا استثناء تلجأ اليها لطمس وتحرف مشكلة شرعية وجودها السياسي والاجتماعي. اليس العزف الدائم على وتر الاعداء الخارجيين يصب في هذا السياق؟

ان دعاة الخطاب القوماني السلطوي يحاولون دوماً سحب بعض صور التعامل والوجود الامريكي في المنطقة لاثبات عدم امكانية حصول أي تطابق في المصالح آني او مستقبلي بين الغرب والولايات المتحدة وقوى التغيير في العراق وخلق بديل انساني يحترم الناس والطاقات والمجتمعات الاخرى. ليس هناك بنظري أي مانع اخلاقي او فكري او سياسي يحول دون تشديد التعاون بين القوى العراقية والدول الغربية في سبيل تغيير نظام يتفق هذان الطرفان سوية مع القسم الاعظم من سكان العراق على انه حكم استبدادي طوح بسياساته بمئات الالوف منهم وافنى من العراق موارد كبرى وفوق كل شي فان هذا النظام قد وضع العراقيين وكل البلاد في لقب هاوية سحيقة لا يمكن ابداً تصور الخروج منها في المستقبل بدون ضمان تعاون وثقة الدول الغربية والولايات المتحدة.

لم يخون احد، مثلاً، المفتي امين الحسيني في مساعيه لدفاع عن حق الفلسطينيين في ارضهم لطلب التعاون والمساندة المادية والسياسية والعسكرية من الالمان ومن لدن هتلر ذاته في عامي ١٩٣٩-١٩٤٠، ولم يجعل احد العديد من الزعامات الفلسطينية عملاء للاتحاد السوفيتي على مدى سنوات ممتدة من علاقاتهم القوية معهم، ولم يخون احد زعماء بعض القوى الفلسطينية التي تقيم روابط التعاون المتنوعة مع الحكومة الايرانية ولم يخون احد العديد من زعماء حركة التحرير الجزائرية التي كانت في الوقت التي تناهض فيه الاستعمار الفرنسي تقيم اقوى اشكال التعاون مع العديد من التجمعات السياسية والفكرية الاوروبية بما فيها الفرنسية ذاتها.

يتناسى دعاة هذا الخطاب اولئك الذين ما برحوا يرفعون عقيرتهم عالياً ضد المعارضة العراقية ان كل المعارضات في العالم العربي قد استفادت من هذا الطرف الخارجي او ذاك في مساعيها السياسية. حتى وان هذا الطرف عربياً فانه، في ظل خارطة الكيانات السياسية القائمة يعتبر

خارجيا بالنسبة لـها ولـه مصالحه المتميزة مثلما للاطراف الغربية مصالحها. لماذا نضرب الاخماس بالاسداس ولنا في التاريخ القريب مثل العديد من القوى الفلسطينية من داخل السلطة الفلسطينية الحالية ومن خارجها والتي يقف بعضها حاليا موقف المعارض لسياسات السلطة الفلسطينية وهي ذاتها قد دابت بكل عزم على ضمان مساعدة الاتحاد السوفيتي وتأمين دعمه سياسيا وماديا وعسكرياً. فضلاً عن ذلك، هناك مثل القوى الدينية التي لا تزال تقيم اقوى اواصر التعاون مع الحكومة الايرانية وهي خارجية بالنسبة للقومية العربية وان كانت اسلامية المنحى والتوجه. سيقول قائل، فيما يتعلق الامر بالاتحاد السوفيتي، وهذا الطرح ينسحب ايضا على سياسات الحكومة الايرانية، بان المساعي لتأمين دعم السوفيات كانت محتمة بفعل دعم الامريكان الثابت لاسرائيل وكون الفلسطينيين كانوا يوجهون دولة مدججة بالسلاح حتى اخمص قديمها. هذا حق كل الحق. بيد ان هذا الطرح المصيب بحد ذاته يتجاهل نقطتان حاسمتان على الاقل. الاولى ان هذا الطرح يجعل المرء يتوهم وكأن الاتحاد السوفيتي بكل ثقله وامكانياته وتشابك علاقاته الدولية لم يكن له مصالح استراتيجية بعيدة المدى في دعم القوى الفلسطينية والاحزاب الشيوعية العربية وهذا النظام العربي او ذاك. العكس هو الصحيح تماما. اذ ان المصالح الجيوسياسية السوفيتية الدولية والداخلية والاقليمية المحددة هي التي جعلتهم انتقائيين في دعم هذه الحركة السياسية او تلك النظام او غيره وفق حسابات تنطلق اولا واخيراً من تقديراتهم الخاصة لعائدية استراتيجية التعامل مع كل طرف على مصالح انظمتهم.

وبعد، في كل هذه او تلك من العلاقات ثمة بتقديري اساسيان لابد من توفرهما اذا كان القصد التفريق الصريح بين علاقات تعاون سياسية ومعنوية وربما عسكرية لها طابع الوكالة او العمالة او ما شاكل والتي تتسم بقيام قناة احادية الجانب يورد فيها احد الطرفين معلومات للاخر لقاء مكافات محددة. وهذان الشرطان يكفلان، بنظري، عدم الانسياق وراء اتفاقات لا تقود الى لمصلحة نخب معنية من بين قوى المعارضة العراقية قد تحاول تجيير صور التعاون او المساعدة المختلفة لصالحها الخاص وليس لصالح القضية العراقية. الشوط الاول يتمثل باعلان الاطراف المنخرطة في هكذا تفاعلات بصورة صريحة عن اسس تعاونهم واطاره ومحتواه وحدوده وافاقه. ينبغي تحديد المغزى الحالي والاستراتيجي من هكذا تعاون وتحديد المصالح المترتبة لكل طرف من هذه الاطراف من رواءه وتبعة هذه العلاقات على مواقف واوضاع ومصالح الدول الاخرى في المنطقة. الشرط الثاني يتلخص بلعلان الاطراف المعارضة المنخرطة في هكذا اتفاقات عن استعدادها التام بتحمل

مسؤولية اوجه التعاون والتفاعل التي تنخرط بها مع هذا الطرف او ذاك، ولاسيما استعدادها بان تقوم بعملية جرد للحسابات والالتزامات القائمة التي تتبناها بالضبط مثلما تقوم الحكومة الامريكية بتوفير هذا المطلب كجزء من عمليات المحاسبة والمراقبة الديمقراطية. اذا كان يجوز لهذه الحركة او تلك ان تقيم ما تشاء من العلاقات واشكال التفاعل والتعاون التي ترتئيها مع اطراف خارجية انطلاقاً مما تضعه من معايير وحجج واهداف ومضامين واسس لهذه العلاقات فان للناس، قواعداً وافراداً وجماعات، الحق بل الواجب الاكيد للمطالبة بمراقبة مدى مصداقية وجدية وحرص المسؤولين عن ترتيب هذه العلاقات على التصرف وفق ما هو معلن كممثلين فاعلين لحركات سياسية ترمي الى تحقيق اهداف جماعية "وطنية" وليس فردية شخصية. بخلاف ذلك، فان انجراف النخب القيادية لهذه الحركات وراء المنافع الشخصية والدوران في حلقات مفرغة لا طائل من وراءها والخضوع الاحادي الجانب لتوصيات لهذا الطرف "الخارجي" او ذلك سيكون محتماً.

وبعد، الم يحن الوقت بعد لان يطرح الخطاب القومي العربي بكل جد مسألة اعادة التفكير جذرياً باجمالي اولوياته واهدافه ومضامين واساليب عمله رافعاً اخيراً قضايا حريات العرب وتحررهم الفكري والسياسي وحرية خياراتهم ومعتقداتهم ووجدانهم الى مصاف القضية القومية رقم واحد؟ الم يحن الوقت ايضاً للكشف عن لغة المؤامرات الخارجية والمخططات العدوانية الاجنبية في توصيف الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة واستبدالها بلغة اكثر واقعية، لغة المصالح المتباينة والمتعارضة حيناً والمتلاقية احياناً، لغة تستمد كامل شرعيتها من العيش المشترك في المجتمع العالمي الواحد؟